

٢٤١

النظام الاقتصادي
الاسلامي

النظم الحاضرة

يحتاج العالم - فى الظروف الحاضرة - الى
نظام اقتصادى عادل يحقق مزايا النظم الاقتصادية
الراهنه - وهى اطلاق الدافع الفردى من ناحية ،
ومنع الاستغلال المترتب على ذلك من ناحية أخرى -
دون الوقوع فى المعاييب الكبرى التى سببها هذان
النظامان . فان النظم السائدة الآن نوعان :

١ - النظام الرأسمالى :

الذى يقوم على أسس ليبرالية فردية، وهى تقوم
على تحكيم المصالح الشخصية والدوافع الحرة فى
سياج المنافسة الحرة . وهذا النظام هو الذى يسود
الاقتصاد البريطانى والولايات المتحدة والبلاد
التي أخذت مأخذها وخاصة فى غرب أوروبا وبلاد
الكومن ويلث البريطانية .

وقد شرعت البلاد الآخذة بهذا النظام فى الأخذ
باتجاهات اشتراكية واضحة بالتوسع فى تدخل
الدولة فى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخذ
بالتشريعات الاجتماعية حماية للعمال والفقراء

النظام الاقتصادي

وقد انتقد هذا النظام بصفة عامة بأنه يطلق حرية الاستغلال والصراع بين المصالح .

وتفاقمت هذه العيوب في العصر الحديث بتفاقم الوسائل الاحتكارية التي ينظمها كبار الرأسماليين فيما بينهم ، بعقد اتفاقات تؤدي الى القبض على السوق وتحويل المشروعات الصغيرة المنافسة الى عاملين ينتجون لحساب المشروعات الكبرى، وتحويل المستهلكين الى أسواق جبرية لصالح هذه المشروعات بحيث تحرم من وسائل الإنتاج وتقتصر على استهلاك السلع والخدمات التي تقدمها المشروعات الكبرى . وزادت هذه المشروعات خطرا بقبضها على الاتجاهات السياسية وتسخير الحكومات لصالحها . وبعض هذه المشروعات تخدم اتجاهات سياسية منحرفة كالصهيونية والامبريالية واستغلال الدول النامية ، وبذلك أسفر هذا النظام عن ايجاد غيلان شديدة الامتـراس للانتاج الصغير وجماهير المستهلكين ومصالح الدول الصغيرة النامية .

٢ - النظام الماركسي :

وهو يقوم على أسس جماعية تستهدف في الأصل القضاء على الاستغلال والصراع الطبقي .

وقد قررت هذه النظم وجود حتمية مادية اقتصادية استشفتها من التفسير المادي للتاريخ . وقررت أنه لا بد من تقويض النظم السابقة التي قامت خدمة لاغراض الرأسمالية ، سواء فى ذلك نظام الدولة أو نظم القانون والأخلاق التي تقررت للاغراض المذكورة، وإنشاء نظام جديد يقوم على الغاء الملكية الخاصة المستغلة والغاء الاسرة والأديان وارساء عدالة اجتماعية مادية ، ينتقل بعدها النظام من دور ديكتاتورية الطبقة الكادحة (البلوريتاريا) الى دور الشيوعية الحقيقية .

وهذه التعاليم أثرت فى مختلف النظم العالمية . فان الدول الرأسمالية تأثرت بها كما قدمنا ، وكذا نشأت أفكار اشتراكية مختلفة بعضها ذو نزعة قومية والآخر ذو نزعة دينية أو معنوية أو غير ذلك .

وقد استقل بعضها عن الكتلة الشيوعية وشكلت فيما بينها ما سمي بدول عدم الانحياز أو العالم الثالث . كما أن الدول الشيوعية ذاتها تتحول سريعا عن الالتزام بالاصول الماركسية وتسير فى غير الطريق الذى تصوره كارل ماركس ، وهذه الظاهرة ملحوظة فى نظام الاتحاد السوفييتى وفى بعض الدول التى بدأت شيوعية كالنمسا .

النظام الاقتصادى

وقد انتقدت هذه النظم بأنها تضحى بالحريات الفردية ولا تحترم الكرامة الانسانية وانه تسودها التصفيات الدموية الرهيبة وأعمال الارهاب .

وهذه العيوب قد استفحلت باتخاذ هذه الدول نظام رأسمالية الدولة ، وتحولت فيها الدول من الدور الاشتراكى الأسمى الى دور التحكم فى وسائل الانتاج ورأس المال . وبذلك انشأت غولا رهيبا يفوق فى شرارته غول الرأسمالية الفردية .

وهكذا وقع العالم كله فريسة لغيلان رأس المال سواء غيلان الدول اليسارية أو الدول الرأسمالية التى يتحكم كل منها فى الانتاج والاقتصاد .

ووقع العالم أيضا فى حرب باردة شديدة القسوة بسبب الصراع بين كتلتى النظم المذكورتين مما كان له أسوأ الأثر فى جميع مظاهر الحياة العامة والخاصة فى جميع الدول .

والنظام الاسلامى بتلافى العيوب التى نتجت عن النظامين السابق ذكرهما ، ويحقق فوائدتهما فى اطار العدالة الاسلامية .

النظرة المصلحية والنظرة النفعية

وأول ما نلاحظه فى ذلك : أن النظام الاسلامى يقوم على نظرة مصلحية تختلف كل الاختلاف عن النظرة النفعية التى تسود الاقتصاد الحديث .

فان علم الاقتصاد الحديث - هو فى الواقع - العلم الذى يبحث فى جهود الانسان فى تحقيق المنفعة أو زيادتها سواء بالانتاج أو بالتداول أو بالتوزيع . فان المواد تزيد قيمتها بالانتاج ، وينقلها الى حيث يكثر طلبها ، وبتوزيعها واستهلاكها بصورة تجعلها أكثر قيمة ..

ولما كان دافع المصلحة الشخصية هو المسيطر على النظرة المعاصرة، فقد تغالى الاقتصاد الحديث فى هذه النظرة النفعية ، ولم توجد الحواجز الكافية لمنع الانسان من الانطلاق لتحقيق منفعته بما شاء من وسائل حرية الاستغلال . مما أدى الى تحويل المنافسة الحرة الى نظام قاس يمحى الضعفاء . وحتى الدول الاشتراكية صارت تضع منفعتها فوق كل اعتبار بما ذكرناه من تحويلها الى رأسمالية الدولة .

وأما النظام الاسلامى فهو مقيد بنظرة مصلحية محددة تمنع هذا الاستغلال وتقيد .

النظام الاقتصادي

فمن المعترف به أن الله سبحانه وتعالى قد أنزل الشريعة جلبا للمصالح ودرءا للمفاسد وأن على المكلف أن يدرك هذه المقاصد وأن يعمل بموافقاتها ، وذلك ، أولا ، بالعمل بالنصوص التي تتضمن حتما - وبقرينة لا تقبل اثبات العكس - هذه المصالح المقيدة بها . فان لم يكن ثمة نص ، فانه يسعى لتحقيق المصالح المرسله - غير المقيدة بنص - بمعايير خاصة :

هي حفظ ضرورات الجماعة - التي تختل باختلالها - في أمور خمسة : هي الدين ثم النفس ثم النسل ثم العقل ثم المال . ثم يعمل على تحقيق الحاجات المتعلقة بهذه المصالح الخمس على الترتيب أيضا . وهذه الحاجات هي التي يترتب الحرج والمشقة على تخلفها أو اختلالها . ثم يعمل على تحقيق التحسينات فيها بالترتيب ، وهي الامور التي تطلب للكماليات والترفيه . وبذلك فلا يكون الهدف من عمل انسان في المال هو تحقيق منفعته الشخصية المطلقة من الضوابط بل يكون مقيدا بتحقيق هذه المصالح الشرعية العامة أولا، ثم مصالحه الشخصية اللازمة لتخصصه وعياله نفسه وأسرته . فاذا أزمع . سلم أن يقوم بحرفة معينة - كالطب أو نحوه - أو بتجارة سلعة من السلع في مدينة أو

النظام الاقتصادى

صاحبة أو قرية ، فان ديدنه الاول يجب أن يكون تحقيق هذه المصلحة ما فيها من حفظ النفس وسائر المصالح . ولا يكون غرضه هو الاستغلال والاحتكار واستخراج أقصى ربح من حاجة الناس له ، لان القيام بالحرف المهمة والمصالح فرض كفاية والتخلف عنها موجب للاثم العام .

ومن شأن ذلك أن يغير كثيرا من الأوضاع الاقتصادية فى مشروعية المكافأة الاقتصادية ، والتدخل ونظام المهن والحرف واقامة المصالح وغير ذلك مما يسبغ على الحياة نزعة انسانية أدبية تحل محل سورة المادة والجشع المحوظين فى الحياة المعاصرة .

النظرة الإسلامية للاقتصاد التحليلى

والمعلوم أن الاقتصاد الوضعى يقوم على تحليل الظواهر الاقتصادية ، والربط بينها بالقوانين الاقتصادية عند ملاحظة اطراد النتيجة مع السبب ، كما فى زيادة السعر بسبب قلة العرض وكثرة الطلب . ومن هذه القوانين تتحدد نظرية اقتصادية عامة ، كنظرية الاقتصاد الحر التى أرسيت اعتماد قوانين المنافسة الحرة . أو نظرية الاقتصاد الاشتراكى التى وضعت

النظام الاقتصادي

بسبب اقرار ظاهرة التفسير المادي للتاريخ . فاذا وافقت الحولة على نظرية معينة اتخذتها سياسة لها، وتتبعها لهذه السياسة الاقتصادية تتقرر التدابير اللازمة ، باصدار الأوامر والقرارات اللازمة وانشاء المؤسسات التي تحقق هذه السياسة .

والاقتصاد الاسلامي لا يسير على هذا المنهج ، لان التدابير الاقتصادية مقررة فعلا بالكتاب والسنة ومحددة بأدق تفصيل بأحكام المعاملات المالية . ولم يكن الأولون بحاجة الى تقصى النظرية الاقتصادية من خلال هذه الاحكام ، فقد أغناهم الله عن ذلك بما أنزل لهم من أحكام المعاملات ولكنهم احتاجوا لذلك في هذا العصر لمواجهة الغزو الفكري المسلط على المسلمين .

وليس ثمة ما يمنع من ذلك بأن يكون هذا الجهد قرين الظن بحيث لا يؤثر في الأحكام ولا يكون وسيلة للتخريج . لان للاسلام وسائله الخاصة في الاجتهاد وليس منها هذه الطريقة .

كما لا يمنع من أن نحكم على القوانين الاقتصادية بالصحة والفساد استخلاصا من الواقع فنقرر مثلا أن فكرة نظرية المنفعة أو نظرية العرض والطلب هي فكرة صائبة . وكذا أن نعتمد فكرة التطور بسبب أن

كل حل للتناقض يؤدي الى احداث نقيض يتطلب حلاً . أو بأن نحكم على خطأ فكرة التفسير المادي للتاريخ أو على فكرة فائض قيمة العمل وبذلك نستبعد ما لا نوافق عليه من هذه الظواهر ، ونعتمد ما نراه صائباً لانها قوانين طبيعية ، والاسلام دين الفطرة . وبشرط أنه متى ناقض القانون نصاً كان ذلك حكماً لا يقبل النقض بعدم صحته . وذلك كقانون الندرة ، فقد لاحظ اقتصاديو الاسلام أن القرآن نص على كفاية الموارد بقوله « وقدرنا فيها أقاتها » (فصلت ١٠) ، وقوله « وما من دابة في الارض الا على الله رزقها » (هود ٦) .

ولكن متى اعتمدنا قانوناً فإنه يجب أن نتحرى استعماله في الحال والحذر من استعماله في الحرام ، كقانون العرض والطلب ، لا يجوز استعماله في الاحتكار والاستغلال مثلاً .

وكذا لا مانع من استحداث قوانين اقتصادية بالملاحظة الخاصة لان الله أمرنا بالتدبر والنظر في الأحداث : ومثال ذلك أن نلاحظ طبقاً لقانون المنفعة أن الوحدة الاولى في يد الفقير أثمن منها في يد الغني ، مما يؤدي الى انتاجية الصدقة وزيادتها لقيمة السلعة . أو أن نلاحظ أن السلعة كلما كانت ضرورية

النظام الاقتصادى

كانت أرخص سَعرا ، مما يَؤدى الى القول بتيسير تحقيق ميزانيات الضرورة ، ثم ميزانيات الحاجات ، ثم ميزانيات التحسينات، ولكن لا يجوز التجاوز الى ميزانيات الترف أو ميزانيات الاسراف أو التبذير ، أو النزول الى ميزانيات البخل أو الشح لان ذلك منهى عنه ، فصار من المقرر أنها فساد وضار بالاقتصاد . وهذه الملاحظات تؤدى الى بيان حدود الزهد المشروع وانتاجيته ، وخاصة أنه كلما ارتفع مستوى الانسان كلما صار عبدا لعادات جديدة مما يقدر فى دعوى الرأسماليين الذين يعمدون الى ايقاع الانسان فى عوائد الاستهلاك ضمانا لتصرف منتجاتهم .

وهكذا فمن الممكن أن يستعين الاقتصاد الاسلامى بالاقتصاد التحليلى أو يستقل عنه طبقا لهذا المنهج .

الوصف العام للنظرية الاقتصادية الاسلامية

توصف النظريات الاقتصادية - عادة - من ناحية حرية النظام أو من ناحية خضوعه للتدخل الحكومى والتوجيه .

وتقوم الحرية الاقتصادية فى الأصل - وهى التى تعتنقها النظم الرأسمالية - على اعتبار الحقوق

الطبيعية للانسان ، وهى التى تجعل له الحق المطلق
فى أن يتصرف كيف يشاء فى حدود القانون .

وأما التدخل والتوجيه فقد دعت اليه ضغوط
الحياة الحديثة التى نشأت عن الانتاج الكبير
وتشابك المصالح وازدواجها . والمعلوم أنه كلما زاد
الضغط والزحام كلما زادت الحاجة الى النظامية ،
مما أدى الى مظاهر تدخل السلطة فى الحياة
الاقتصادية والاجتماعية .

وقد زاد هذا الاتجاه نموا بسبب الاتجاهات
الاشتراكية ، والننى عدلت عن فكرة « الحقوق الطبيعية
للانسان » الى فكرة « الحقوق الاجتماعية » حيث
ترى أن حقوق الانسان وليدة المجتمع وأنها لذلك
يجب أن تتوجه للمصلحة الجماعية ، مما يزيد من
الشعور بالتضامن الموجب للنظامية .

ولذلك فقد وجب البحث فى وصف النظرية
الاقتصادية الاسلامية من زاويتي الحرية والفردية
من ناحية ، ومن زاوية النظامية والجماعية من ناحية
أخرى .

النظام الاسلامى حر بلا فردية ونظامى بلا جماعية :

والصيغة التى يتصف بها النظام الاسلامى

النظام الاقتصادي

— بصفة عامة — توضح الوصف الحقيق للنظرية الإسلامية من هاتين الناحيتين ، بما يفصل بينها وبين غيرها •

وليس معنى ذلك أن الإسلام ينحاز الى جانب احدى فكرتى (الحقوق الطبيعية) أو (الحقوق الاجتماعية) فانما هو يقوم على فكرة « التكليف الالهية » وهى بعيدة عن أسس الفكر العصرى وموجهة للنظرية المصلحية السابق ذكرها •

النظام الإسلامى حر بلا فردية :

ومعنى أن النظام حر : أى أنه يطلق للأفراد حرية للعمل الاقتصادى ، ولا يجعله مجبورا تحت تدخل الدولة أو قاصرا عليها •

ومعنى أن يكون فرديا : أى أنه يجعل جهود الفرد تنصرف الى المصالح الشرعية السابق ذكرها • واتصاف الإسلام بأنه نظام حر : يتأتى من أنه يعتمد على الفرد فى سيره •

واتصافه بأنه غير فردى : يتأتى من أن جهود الفرد تنصرف الى المصالح الشرعية السابق ذكرها • ويترتب على هذه الصفة ما يلى :

١ - من حيث تدخل الدولة :

فان الأصل فى الاسلام عدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية ، لما ورد من منع السلطان من البيع والاحتكار والتسعير . وهذا التدخل على نوعين : اما تدخل بالادارة المباشرة بان تدير الدولة مشروعا عاما تؤدى به الخدمة بنفسها (الادارة المباشرة) ، أو تدخل بالرقابة والاشراف وضبط المخالفين والضبط الادارى . وأما الاول - وهو الادارة المباشرة - فانه على الرغم من أن الأصل منعه لما فيه من الضغط على الناس واستغلالهم الا أنه قد يقال بجوازه متى دعت اليه الضرورة وبشرط عدم الاضرار بالناس ، فهو من المصالح المرسلة . وأما الثانى - وهو الضبط الادارى - فلا شك فى جوازه عموما لانه من قبيل الحسبة (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر) وقد أجاز الفقهاء المتأخرون التسعير على الناس (ابن القيم الجوزية فى الطرق الحكمية) كما يجوز اجبار المحتكر على بيع ما يحتكره من الطعام .

٢ - من حيث حرية وسائل الانتاج :

فان الاسلام يطلق الحرية لرأس المال والعمل فى حدود المقاصد الشرعية . اذ يقتضى اعتماد الاسلام على جهود الفرد أن يكون مالكا للوسائل الاقتصادية متمكنا منها .

فبالنسبة لرأس المال :

فان الملكية الخاصة مباحة في الاسلام مهما بلغ مقدار ما يملكه الانسان ، ولكنها ملكية عادلة موجهة للمصالح الشرعية كوظيفة اجتماعية . فقد فهم الفقهاء الأقدمون الملك بأنه اختصاص شرعى - أى ولاية عامة .

والولاية هى تولى الأمر مما يصلحه . فهى ليست حقا مطلقا للمالك للتمتع والاستغلال والتصرف كيف يشاء (كما هو تعريف الملكية فى النظم الرأسمالية) وان كان الفقهاء المتأخرون قد فهموا الملك على أنه استئثار وبذلك قاربوا الفكر الرأسمالى .

وفى الاسلام يتقدم المالك فى الانتفاع بثمرة ملكه بما له من اليد والمئونة، الا أن المضطر يتقدم عليه فى ذلك حتى أن له أن يقهره ويجبره على تمكينه من حاجته .

ورأس المال مثقل بتكاليف الانفاق العام فى الاسلام حتى تكاد تستنفده مهما بلغ ، وهو ليس قاصرا على الزكاة كما قال البعض لما رأيناه من أن القيام بالاصالح فرض كفاية فصح جواز الاجبار عليها . كما يجوز الاجبار عند النوائب كدهم العدو

والفتوق (الاضطرابات الداخلية) والجوائح ونحوها
من الكوارث العامة . كما أن رأس المال يحظر
استعماله في الحرام ولا يجوز التعامل فيه بالربا ،
والربا في ثلاثة أحوال : أما بيع مال ربوي بآخر فضلا
أو نساء بقيود خاصة ، أو بقرض جر نفعا ، أو
بالتزام لا سبب له .

وانتقال رأس المال من بلد لآخر حر ولا يجوز
فرض العشور على المسلم ، وإنما يجوز فرض العشر
أو نصفه على غير المسلم عند جلبه للسلع الى بلاد
المسلمين بشروط معينة .

وبالنسبة للعمل :

فهو في الأصل نفقة واجبة على المسلم ولذلك
جاز فيه الاجبار (التكليف) بالأجر الملائم . فليس
لمن يقدر على العمل أن يمنعه والا أثم . لكون القيام
بالحرف المهمة فرض كفاية . وقد وضع الاسلام على
رب العمل قيودا ثقيلة تمنع الاستغلال ، منها أن عقد
الاجارة يبطل بأي جهالة تلحقه . والجهالة هي باب
استغلال العامل واستنزافه ، فيجب أن يكون على
تمام الوضوح . ولا يجوز التعاقد على عمليتين في
عقد واحد لان العامل يتقبل الثاني تساهلا لحاجته
للعمل . وأوجب دفع الأجرة فورا ، وهي تدفع مقدما

النظام الاقتصادي

فى بعض المذاهب أو مرحلة بمرحلة فى بعضها الآخر .
وعند فساد العقد يدفع أجر المثل ، وهو ما يجب أن
يحاط بمعايير عادلة تمنع استغلال العامل . ومن
أجل ذلك لم تظهر فى الاسلام ظروف الاستغلال التى
دفعت الى الانفجار الشيوعى فى النهاية . فان المجتمع
الاوربى لم يكن به هذه القيود ولذلك اندفع اندفاعا
قاسيا نحو استغلال العمال واستنزافهم .

وكل النظم والتشريعات التى تسن لحماية العمال
وحفظا لحقوقهم توافق الاسلام لما أمر به من حماية
الضعيف والدفاع عنه .

ولا يعرف الاسلام حظر انتقال العمل من مكان
لمكان ، الا اذا أخل ذلك بمصالح المسلمين ، وبالنسبة
للهجرة الى بلاد غير المسلمين فهى مشروطة بالأمن من
الفتنة فى الدين . كما يجوز للمسلم أن يعمل لدى غير
المسلم الا أن يعمل عمل الذليل للعزير .

الاقتصاد الاسلامى نظامى بلا جماعية :

والصفة النظامية واضحة فى الاسلام بسبب
وحدة الايمان والتضامن الاجتماعى وكل جماعة مهما
صغرت للشرعية فيها حكم ينظمها . ولذلك عرفت
الفقه الاسلامى (أهل المسجد) و (أهل القرية)

وغيرهما، وجعل لهم حقوقا معروفة وقدرة على التصرف والتعاقد لمصلحة جهتهم بما يجعل لهم شخصية قانونية بلا شك .

ومما يبين الناحية الاقتصادية في هذه النظامية: أن الاسلام جعل للاسواق نظاما دقيقا ، فكان يحضرها المحتسبون يشرفون على سير المعاملات ومنع الغش ، كما كان للسوق رئيس من كبار التجار كلمته نافذة فيه ، وعرف الاسلام نظام الافلاس الذي يؤدي الى طرد المفلس من التعامل وتصفيه ذمته فورا . كما عرف نظم الحوالة التجارية المصرفية . وعرف نظام الوكالات ومخازن الايداع وأصول التجارة البحرية ونحو ذلك ، وهي كلها تنظيمات اقتصادية راقية نقلها تجار المدن الايطالية الى بلادهم فكانت نواة القانون التجارى الحديث .

ولكن هذه النظامية لا تؤدي الى الجماعية في الاسلام .

والمقصود بالجماعية هنا : أن تقوم الأدوات الجماعية كالدولة والمؤسسات التعاونية - بالنشاط الاقتصادي بدلا من الافراد .

فان الاسلام كما قدمنا يعتمد على الفرد - مقيدا بالصالح العام في النشاط الاقتصادي، وهو لا يترك

الفرد طليقا فى نشاطه كما قدمنا بل يضعه تحت رقابة انضبط الادارى وأحكامه .

واذا قارنا بين كفاية الوسيلة الجماعية التى تستخدم الادارة العامة المباشرة بصفة أساسية - وبين الوسيلة الاسلامية التى تستخدم الفرد للمصالح العامة محكوما بالانضبط الادارى نجد أن الفارق بعيد . فالادارة العامة المباشرة بواسطة الدولة ومشروعاتها العامة تحل حتما بالانضبط العام لان كبر حجم المشروع يؤدى الى عدم التحكم فيه وظهور أسباب تناقص الغلة فى ادارته . ولا يعقل أن تتحول الدولة الى مشروع ضخم شامل ولا تظهر فيه هذه العوادر . ولذلك فلا بد من مظاهر التسيب والضياع والاسراف فى الطريقة الاشتراكية مهما قست الأحكام . وكذلك فان ذلك يعرض الدولة للتخمر ويتحول النقد الاقتصادى والادارى الى مشكلة سياسية تهدد الحكم - وتضطر الدولة مع قيامها بهذه المشروعات الكبيرة الى فرض الضرائب الباهظة مما يزيد التخمر . كما أن الرقابة الجديدة على المشروعات العامة أضعف بكثير - بل هى غير مجدية تقريبا - لعجزها عن تناول أصحاب النفوذ من مديرى المشروعات فتقبل أعذارهم العامة ولتقيدها بالأساليب البيروقراطية بدلا من الأساليب التجارية .

النظام الاقتصادي

وأما فى النشاط الخاص تحت اشراف الضبط الادارى فانه أكثر وفرا على الدولة لعدم تحملها النفقات الباهظة للانتاج . كما أنه يوفر على الدولة تحمل النقد السياسى والتعرض للنقد الشعبى لمريدى فساد المرافق العامة ، وبسبب عدم اضطرارها لزيادة الضرائب . ويسمح لها بالرقابة الجدية على المشروعات الخاصة وتوقيع الجزاءات الرادعة ، كالشراء على حسابها واسقاط الالتزام وفرض الغرامات وغير ذلك مما لا تسمح الظروف بممارسته ضد الجهات الرسمية . وبذلك فمن الواضح أن الاتجاه الحديث نحو افراط الدولة فى التدخل بادارة المشروعات هو اتجاه فاسد يؤدى الى الاسراف وسوء الخدمات وزيادة الضرائب واثارة المشاكل السياسية والتزام الوسائل البيروقراطية الخاملة ونحو ذلك مما يعود بالخسارة والاضرار على الاقتصاد .

ولا شك فى أن الوسيلة الاسلامية وهى الاعتماد على النشاط الفردى المقيد بالمصالح العامة تحت الضبط الادارى - تفضل هذه الوسيلة من جميع الوجوه .

ومع ذلك فلا بأس من تدخل الدولة بالطريق المباشر فى الاسلام بالقدر الذى تستلزمه المصالح وبدون تجاوز أو افراط وحسب المعايير الشرعية .